الزراعة فى ايطاليا [1]

لقد أخذت الأساليب الزراعية تنشط فى ايطاليا هـذه السنوات الأخيرة نشاطا أساسه الوطنية الصادقة للحصول على أكبر فائدة مما يمكن أن تنتجه تربة الأرض وللحصول فى داخلية البلاد على كل ما أمكن من ضروريات الحياة فى المملكة الايطالية .

وهناك الآن تيار شديد يرمى الى الحصول من قمح البلاد نفسها على كل ماتحتاج اليه ايطاليا قاطبة من خبز أو خلافه وأهم جهات ايطاليا انتاجا من السهول الشمالية التى هى أيضا مركز هام للقوى الزراعية والنشاط العلمى الزراعى والصناعى الزراعى وكذا النقابات الزراعية .

فبلدة ميلانو الواقعة تقريبا فى منتصف هذا السهل هى حلقة الاتصال بين الجهات الشرقية والجهات الغربية وهى وسط لحركة صناعية ذات شأن كبير .

وأهم المحاصيل الصناعية هى العنب والبنجر والتوت لأنه الغذاء لدود الحرير وكذا بعض أشجار الزيتون . أما حاصلاتهم العمومية الزراعية فأهمها الغلال ونباتات المراعى للماشية .

ويزرع العنب فى كل مكان تقريبا الا أن الزراعيات الواسعة منه توجد على الأخص فى الغرب وفى الشرق وفى بعض مساحات متفرقة على الشاطئ

---

(١) انتدبت الحكومة حضرات الزملاء محمد شوقى بكير افندى وكيل قسم البساتين ومحمد محمد الديب افندى الاخصائى المساعد بقسم النباتات ويوسف ميلاد افندى الاخصائى المساعد بقسم البساتين لتمثيل مصر فى مؤتمر البزور المنعقد فى روما صيف سنة ١٩٢٨ وقد كلف الثانى منهم لعمل رحلة فى المناطق الزراعية وقد قدم هذا الموضوع عقب عودته ويتراءى لى أن هذا الموضوع مهم حيث أنه يشمل أبحاثا وملاحظات واقتراحات شتى فى تحسين أحوالنا الزراعية العامة من عدة وجوه وبعض هـذه الاقتراحات على جانب عظيم من الخطورة بحيث أنه من الواجب استعجال النظر فيها جديا لتطبيقها اذا رؤى صلاحها كما هى أو تحويرها بشكل ما ولكن لابد من القيام بعمل لملء الفراغات التى تنقصنا حتى نكون على مستوى واحد مع البلاد الراقية من جميع الوجوه .

الشرق . بينما توجد أشجار الزيتون بكثرة استثنائية على طول الشاطئ الشرقى وتزرع أنواع كثيرة أخرى من أشجار الفاكهة موزعة فى كل البقاع على وجه التقريب .

أما الجهات التى تزرع الأرز فتنحصر فى منطقة واقعة غرب ميلانو فى منتصف الطريق بينها وبين تورينو حول بلدة تسمى فرشلى التى بها محصول تربية الأرز .

بينما يعتنى بزراعة وتربية القمح فى جميع الجهات تقريبا وهذا هو المحصول الذى يعتنى به أكبر اعتناء أما المراعى فتزرع فى كل مكان .

مصلحة الزراعة الايطالية :

ليست مصلحة الزراعة بايطاليا وزارة قائمة بنفسها ولكنها مصلحة تابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى والصناعة يديرها مدير عام مركزه فى تلك الوزارة وتكوينها على الوجه الآتى :

(١) المحطات الزراعية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها (وهى تكون القسم الفنى) .

(٢) أقسام الدعاية الريفية المتنقلة .

(٣) النقابات الزراعية .

١ — المحطات الزراعية :

أهم ما فى مصلحة الزراعة هو محطاتها الزراعية المختلفة حيث توجد محطات خاصة بجميع فروع الزراعة منتشرة فى جميع أنحاء ايطاليا وهذه المحطات هى الهيكل الفنى للمصلحة .

يوجد لكل محطة أو معمل مدير مستقل ومسئول وعلى اتصال مباشر بالمدير العام يوميا .

وقد اختير موقع محطات تربية المحاصيل ليكون فى وسط الجهات التى تزرع بكثرة تلك المحاصيل وأساس عملهم هو انفراد المحطات بعمل واحد لكل محطة يختلف عن عمل غيرها ويحدث انه فى حالة محصول هام كالقمح تشتغل

فى فروعه عدة محطات كلها مهمة فمثلا محطة ريتى القريبة من روما والتى هى من أهم محطات ايطاليا فى الحبوب يديرها أستاذهم ستراميلى الذى يقدره الطليان تقديرا كبيرا ولكنه لايكاد يشتغل فى شئ سوى تهجين الأقماح المختلفة واستنتاج أنواع جديدة من تلك التهجينات . ولكن لموقع ريتى ولوجود سهل منخفض فيها محاط بجبال تجعل درجة الحرارة والرطوبة فى هذا السهل مرتفعة مما يساعد فى انتشار مرض الصدأ فى القمح نشأ عنه تخصيص هذه الجهة أيضا لدراسة الأنواع المقاومة للصدأ .

بينما ينحصر الفحص فى جهات أخرى مرتفعة وجافة دراسة أصناف القمح للتعرف على أحسنها بالنسبة للمقاومة للعطش تختص ثلاثة أو أربعة محطات أخرى فى الجهات الشمالية من ايطاليا والجنوبية الشرقية منها فى دراسة وتربية أصناف القمح الموجودة أو المستوردة من الخارج ولكل منها مدير وموظفون يقومون بأعمالهم ومسئولون عنها ومرتبطون مباشرة بالمدير العام .

ولو أن كل مدير من مديرى هذه المحطات يمكنه توليد الاقماح الا أنه يمكن القول بوجه الاجمال أن محطة ريتى هى الوحيدة فى ايجاد أصناف جديدة بالتهجين .

وكل هذه المحطات لديها نتائج أبحاثها وأعمالها ولا بد لكل هذه النتائج والأبحاث من اداة لتوصيلها لجمهور المزارعين وهذه الأداة هى أقسام النشر والدعاية الريفية المتنقلة ثم النقابات وجمعياتها التى تكونها للانتاج والتوزيع خاصة .

٢ — أقسام الدعاية الريفية المتنقلة :

سنرى مما يلى بالنسبة للنقطة السالفة الذكر فيما يتعلق بالجزء الفنى والنشاط والاستنباط فى أقسامنا الفنية من الزراعة أننا على مستوى واحد مع ايطاليا ان لم يكن مستوانا أرقى منه ولكن يجب أن نذكر مع شدة الأسف أن النقطتين الآتيتين وهما الاتصال بالفلاح وتكوين الجماعات الزراعية أضعف فى نظامنا بمراحل عن ايطاليا اذا صح أن نقول أن لها أولا حداهما وجودا .

أما أقسام الدعاية فى ايطاليا فيوجد منها قسم فى كل مدينة ويتفرع من هذه الأقسام فى المديريات فروع صغيرة أخرى فى البلاد المهمة ويطلق عليها جميعا اسم أقسام الدعاية الريفية المتنقلة .

ومهمة موظفيها التنقل بين بلد و بلد لدى المزارعين ويوصلون لهم أى جديد وجدته المحطات الزراعية ثم هم أيضا يرشدون هؤلاء المزارعين للقيام بعمل التجارب التى يقترحها هؤلاء المزارعون أو يوافقون عليها بعد اقتراحها عليهم من قبل عمال هـذا القسم و بالاختصار يساعدونهم فى جميع مرافق الحياة الزراعية الأخرى .

وبالاختصار يمكن وصف عمال هذا القسم بأنهم موظفو حكومة ولكن تحت تصرف المزارعين .

ومن شتى الترغيبات التى يعملها موظفو هذا القسم اقامة مسابقات فى شتى المواضيع الزراعية وينتقل من يعين منهم ليكون حكما الى حيث مقر المزارعين للبت فى أيهم أميز صناعة أو زراعة أو تربية لماشية أو لنبات أو لدود قز ثم لا يكتفى باعطاء الفائز المداليات بل يعلن عنه فى الجرائد وفى نشراتهم بل وتنشر صورهم الفوتوغرافية ملازمة لهذه الاعلانات وقد همسنى أحد مديرى هذه الأقسام فى أذنى لدى سؤالى ما هو أهم شىء تعملونه لتشجيع المزارعين فى الاقبال عليكم والأخذ بنصائحكم قائلا شىء بسيط لا يكلفنا كثيرا هو الاعلان عنهم ونشر صورهم الفتوغرافية .

٣ — النقابات الزراعية :

من العبث التطويل فى فوائد هذه الجماعات الزراعية فقد صارت فوائدها أشهر من نار على علم يعرفها العام قبل الخاص ولكن أين هى عندنا وأين آثارها ولماذا لا تظهر أثرا محسوسا بين المزارعين . هذا سؤالى أتركه لفحص القائمين بشأنها فهم أدرى بالسر فى عدم التقدم بسرعة ولكنى أسمح لنفسى بالقول ان السر فى اعتقادى هو عدم الاتصال الكافى بين الموظف والمزارع.

وفى ايطاليا يوجد اتصال وثيق بين موظفى قسم الدعاية وأعضاء أو رؤساء النقابات الزراعية لدرجة أنهم فى أغلب الأحيان يتخذون مكاتب فى منزل واحد بل وفى دور واحد ، ومن جهة أخرى فان مديرى هذه الجمعيات وأعضاءها فى اتصال وثيق مع المحطات الزراعية .

ولقد رأيت فى احدى هذه النقابات ولم تكن بأهم النقابات الزراعية ستة آلاف مشترك وفى نشراتها النصف شهرية تذكر كل ما يهم المزارع ويهم رواجها هى وقد خبرت أنهم يطبعون ١٦٠٠٠ نسخة من هذه النشرات أو الجرائد لتوزع على الأعضاء المشتركين وعلى غير المشتركين من المزارعين وأنه لما يكفى المرء ليكون فكرة من أعمال هذه الجماعات أن يزور مركز واحدة منها ليرى أهمية الأشغال والأعمال التى تقوم بها الفروع المتنوعة والمرافق الزراعية التى تعنى بها — و كل ذلك بالطبع ينتهى بأن يكون فى خدمة الفلاح الخالصة .

الاصلاحات الممكن القيام بها فى دائرة وزارة الزراعة :

تتلخص هذه فى النقط الآتية :

١ — مقارنة الترتيب المصرى بالايطالى .

٢ — مستوانا العلمى مساو وفى بعض النواحى أرقى من مستواهم .

٣ — ولكن فى نظامنا فراغات هى سبب عدم تقدمنا ويجب أن تملا .

٤ — تكوين قسم صغير للدعاية الريفية تكميلا للأقسام الموجودة (موظفوه موظفو حكومة ولكنهم مخصصون لخدمة المزارعين والجمهور) .

٥ — عدم كفاية الدعاية بتوزيع مطبوعات .

٦ — وجوب زيادة الجهود فى اخراج شىء عملى يراه الفلاح رأى العين .

٧ — اكثار وتوزيع الحبوب الخاصة بالتقاوى .

٨ — مراقبة التقاوى وتتبع سيرها (من واجبات قسم المباحث الزراعية) .

٩ — النقص المتدارك ولماذا هو محسوس بشكل أكثر فى الحبوب عنه فى القطن .

١٠ — طريقة استدراكه مؤقتا حتى يتم تكوين قسم الدعاية ا ، ب ، ج .

(ا) بتكليف العمد القيام بجزء من العمل .

(ب) بتكليف شركات التعاون بجزء من العمل أو بتكلفهما معا .

(ج) عمل مخازن حكومية كثيرة فى عدة جهات (وليست النتيجة محققة النجاح) .

١ — المقارنة بين الأسلومين المصرى والايطالى :

ان نظام الجزء الفنى من الوزارة بمصر يختلف بعض الاختلافات عن النظم فى ايطاليا فالقسم من الأقسام الفنية يشتغل فى كل ماله علاقة بعمله أو يدخل فى دائرة اختصاصه واذا أخذنا مثلا لذلك قسم النباتات وجدنا أنه وحده يعمل عملا يوازى عمل ثمان محطات زراعية مختلفة بادارات ومديرين مختلفين فهل نظام التخصص مع الاستقلال الكلى كما فى ايطاليا أفضل من نظامنا الحالى الذى يمكنا وصفه بأنه نظام تخصص أو على الأقل بحسب ما هو فى النية أن يكون مع اتحاد فى الادارة الرئيسة . قد يكون جواب من لا يمعن النظر أن التخصص مع الانفراد أولى ولكن تصادف أنى سألت مديرا لمحطة فريدة فى نوعها بكل ايطاليا . لماذا لا توجد محطات أخرى فقال نعم توجد فى جهات بعيدة محطات أخرى ولكنها تحت ادارتى ولست من محبذى تفرق المجهود فتتعدد الأغراض فتضيع النتيجة التى تنشدها بكماعة يشدون فى حبل لو لم يكن الاتجاه والغرض فى أثر واحد وواحد فقط لضاعت النتيجة .

٢ — مستوانا العلمى :

وفوق ذلك فان الحقيقة التى شاهدتها . ولم أكن لأصدق ذلك كثيرا لولا رؤيتى له رأى العين . هى أننا بنظامنا الحالى على مستوى واحد مع جميع هذه المحطات فليس لديهم من نتائج التهجين مثلا أو الانتقاء الاجمالى فى القمح

الذى هو أهم محصول سعينا يمتاز عنا وقد فقناهم بمراحل فى الأعمال الخاصة بالذرة أما القطن فقد نكون على طريق السباق متساويين ولا شك أن أعمالنا فى القطن أضعاف أعمالهم نتيجة وتقدما فى باتاتهم الصناعية .

ومن ذلك يمكنى القول بدون حرج أن نظامنا فى هذه الخطوة وللأسف فى هذه الخطوة فقط لا غبار عليه قطعيا ولكن ما بالنا بالخطوة التالية ولماذا يرى ويسلم الكل أن الحياة الزراعية بوجه عام فى ايطاليا أرقى منها بمراحل فى مصر ؟ هناك نقص كبير وكبير جدا .

استنهض كل ذى نفوذ فى تلافيه فهو سهل التلافى جدا هم يشتغلون لفلاحهم ونحن نشتغل لمفاتنا . ان هناك حلقة ناقصة لتتميم دورتنا تلك هى حلقة الاتصال بالفلاح وعلى الأخص الفلاح المتوسط بل والصغير .

٣ — حلقة مفقودة :

ان وجود قسم للوزارة هو قسم المباحث الزراعية من أهم أقسامها الفنية مسهل علينا الأمر اذ يقوم بكل الأعمال التى ذكرتها من دائرة أعمال أقسام الدعاية الريفية المتنقلة الايطالية واذن يكون الحل فى هذه الحالة من أبسط الأمور وأسهلها ولقد شعرت شخصيا بأن هناك شيئا مفقودا أو شيئا ناقصا من عدة سنوات مضت والآن وقد شاهدت ما يحصل فى البلدان الأخرى يمكننى أن أحدد بالضبط ما يعد شفاء لهذه الحالة فى نظرى ان حاز رضاء المسئولين فيها والا فقد علموا الغاية الآن بمواضع الضعف وسبب التأخير وهم مسئولون عن ايجاد الحل الناجح .

٤ — تكوين قسم صغير من أربعة موظفين :

يجب أن يكون لدينا موظفون يتقاضون مرتبا من الحكومة ولكنهم يكونون (ملكا) للزارع اذا صح هذا التعبير بحيث يكون واجبهم الرسمى الحضور لدى الزارع فى مزرعته وارشاده وانهاضه ومساعدته وتقويته بالنصائح والمعلومات وبالاختصار بتثقيفه زراعيا فى كل مرافق الحياة الزراعية ولو السطحى منها فيما يحتاج اليه وأقول السطحى لأننا لانطلب الى المزارعين أن يكونوا اختصاصيين فعلى قدر استعدادهم يجب امدادهم بالمعلومات الشتى .

انه من العبث والخطأ فى آن واحد أن يقوم قسم من الأقسام بهذه العملية لحسابه فان الموظف الذى سيكلف بذلك ان هو الا موظف من القسم له اعماله العادية ولن يكون عمله للعمل بمثل الهمة والنشاط التى تكون منه لو كان مخصصا لهذا الواجب فضلا عن أنه لو قام كل قسم بذلك لضاع وقت كبير على موظفى الأقسام ولكانت التكاليف فى الحقيقة أكثر والنتيجة أبعد من أن تكون شبه مرضية .

اقتراحى أن يكون لهذا القسم مدير مقره مصر وفى اتصال دائم مع الأقسام المختلفة وأن يعاونه ثلاثة مساعدون فى الدرجة الخامسة على أقل تقدير أحدهم يكون مخصصا للوجه البحرى والثانى لمصر الوسطى والثالث لمصر العليا حسب البيان التخطيطى الآتى .

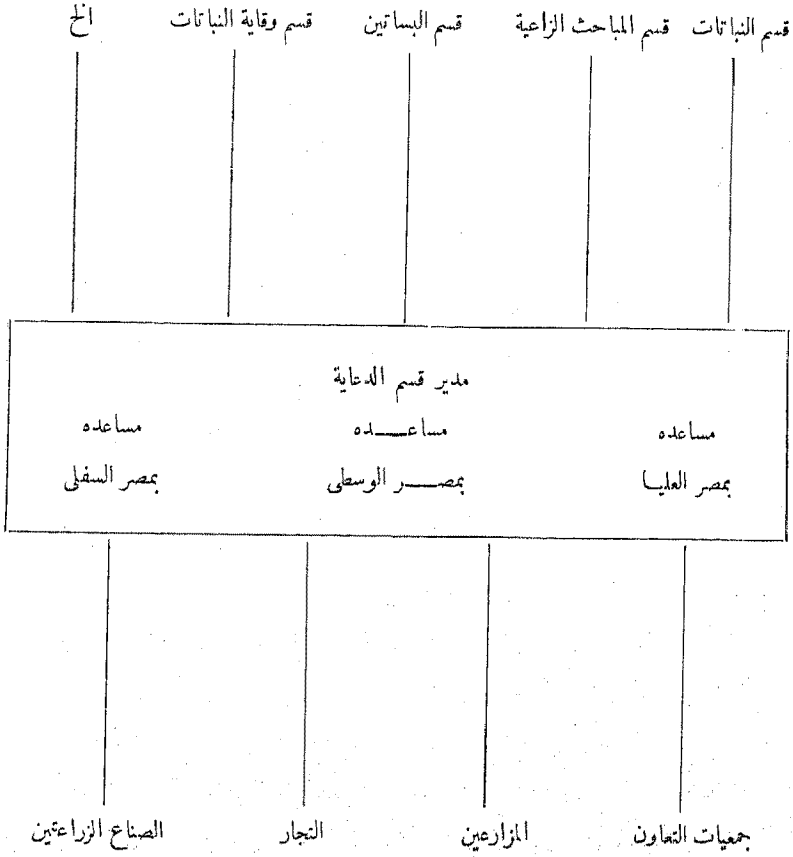

ومن واجبات الرئيس أن يتصل بجميع الأقسام ويكون مستعدا لاجابة طلب أى مدير من مديريها فيما يختص بنشر الآراء والمستجدات أو الاعلان عن بذرة أو نوع سماد الخ ثم بعد ان يتبين رغبات قسم ما يقوم باعداد ما يلزم نحو التعبير كتابة عن هذه الرغبات وبعد الموافقة عليه يطبع ويوزع على المساعدين بعدد كبير لكى يوزعه هؤلاء على مختلف طبقات المزارعين .

وفوق هذا فانه يقوم بالاعلان عن المزارعين المجتهدين ويرتب المباراة بينهم فى شتى المواضيع حسب اقتراح مساعديه .

أما المساعدون فيكونون فى اتصال دائم مع المزارعين ويساعدونهم فى الحصول على تقاوى الاصناف الجيدة وعلى الأسمدة الخ .

٥ — عدم كفاية الدعاية المطبوعة :

يجب ان لا يرتكن هؤلاء الموظفون بتاتا على مطبوعات القسم بل تكون جل أعمالهم شفهية مقرونة بالعمل والارشاد حيث ان الفلاح المصرى للأسف لا يقرأ واذا قرأ لا يعمل بما يقرأه مما يعطى له من النشرات أو المطبوعات والموقف فى أشد الاحتياج الى القيام باعمال عملية ممكن مشاهدتها سنة بعد أخرى كى يقوم الفلاح من تلقاء نفسه بعد ذلك بدون مجهود كبير بتقليد ما يرى ولهذا يجب علينا التفكير فى بعض الطرق للوصول الى ذلك .

٦ — حقول المشاهدات :

ان من أهم واجبات موظفى هذا القسم تهيئة الحقول فى الأرياف لاقتفاء آثار وزارة الزراعة وطرقها واستعمال تقاويها فعلى كل مساعد مثلا ان يؤثر على شخص ما من كل بلد مهمة فى دائرته ليتمشى مع النظام الحديث وليحصل على تقاوى راقية وأن يكون ذلك فى مساحة صغيرة فقط فاذا نبت زرعه ساعده بتعهده وتنقيته من الأصناف الغريبة أو الحشائش واذا تم تنظيفه ساعده فى دراسه بغرض منع الخلط بين الأصناف وبعضها واذا خزنت الحبوب أعلن القسم رسميا عن المزارع وعن أن لديه تقاوى نظيفة وان الوزارة تنصح لجيرته بأخذ تقاويهم منه وتعطى له الحرية ببيع محصوله بالثمن الذى يمكنه

الحصول عليه فى السوق وفى اعتقادى أن هذه الطريقة تجعل العشرات من المزارعين يقلدون سنويا هذا الفرد الذى اختير فى مبدأ العمل وفى اعتقادى أيضا ان النجاح الذى نحصل عليه فى ترقية المستوى الزراعى سيكون أسرع مما نتوهمه الآن وفى هذا الوقت يخيل لى ان الوزارة ومصلحة الأملاك مهما انتخبت من تقاوى الحبوب وخلافها لن يختلف لديها شئ مطلقا كما هو حاصل الآن مما يباع بالثمن التجارى بعد أن يكون قد صرف عليه مبالغ فى تنظيفه وخزنه والمحافظة عليه حتى لا يختلط بغيره .

٧ — اكثار وتوزيع الحبوب الخاصة بالتقاوى :

ان من أعمال قسم المباحث الزراعية هو الاكثار والتوزيع من التقاوى الجيدة التى ينتخبها قسم النباتات وان من أعمال هذا القسم الجديد ، قسم الدعاية الريفية العمل على الاكثار من تلك الأصناف الجيدة وايضا المساعدة فى توزيعها فالعملان متشابهان ولكن الفرق يجب أن يكون محدودا ظاهرا :

فواجب قسم المباحث كما سيرى فى البند الآتى ازاء الاكثار والتوزيع أن يعطى التقاوى بقدر كبير على قدر الامكان لمزارعين معروفين من مدة بعنايتهم بالتقاوى بمقتضى كنتراتات ويسحب أكثر نتاجها ليوزع بالتالى على جمهور آخر وهكذا ومن جهة أخرى يجب عليه — ولست أعنى ان أذكر شيئا لا يعلمه القسم — ان يتتبع سير التقاوى وأن يعمل بذلك احصائيات بحيث يمكن دائما اقتفاء أثر البذور عن عدة سنوات وقد علمت أنه جاد فى ذلك .

أما واجب قسم الدعاية فهو التشجيع على الزرع من التقاوى المحمودة لدى صغار المزارعين ومتوسطيهم وتركهم يفعلون ما يشاءون بالحصول مع تشجيعهم فى الوقت نفسه وترغيب جيرتهم على استعمال الناتج للتقاوى كما ذكر فى سنة واحدة من بعدها وليست هناك ضرورة الى تعقب هذه التقاوى ومعرفة مقرها .

ويجب هنا التنبه على عقم الطريقة المتبعة من حيث تخزين التقاوى الناتجة من الجميزة ومصلحة الأملاك لغاية وقت الزرع حتى اذا ما حان وقت الزرع وجد أن الطلبات المقدمة ضئيلة بالنسبة لحاجة البلد الحقيقية فبينما يمكن للبلد

استنفاد الكمية التى تخزن للتقاوى لدى الوزارة والدومين ترى كميات عظيمة باقية بدون تصريف فمن هنا تظهر فائدة غير مباشرة لقسم الدعاية الجديد فهو بنماذجه الصغيرة وتشجيعاته المنبثة بين صغار المزارعين ومتوسطيهم سيصل الى أن يوجه أنظارهم الى السبيل الواجب السير فيه ولاشك أن هؤلاء تؤلف منهم كتلة هائلة ربما لاتكفى جميع منتجات حقول الحكومة الى سد طلباتها وهذا لا شك عامل قوى فى رفع المستوى الزراعى الاجمالى فى البلد .

٨ — مراقبة التقاوى وتتبع سيرها :

ان المراقبة المنظمة كما ذكر لا يمكن ان تضاف لواجبات قسم آخر غير المباحث الزراعية وأنه من مستلزمات تلك المراقبة النظر فى أمر سن القوانين الضرورية لحماية التقاوى ونظافتها وبيعها وشرائها والغرامات الواجب فرضها قانونا على الاتجار بها وكل هذه اعتبارات أتركها لرجال قسم المباحث القديرين ولرجال الوزارة الغيورين وقد تكون هنا فائدة اذا أنا أشرت الى ما يتعلق بذلك مما سنذكره فى تقريرنا المشترك نحن مندوبى الحكومة الثلاثة عن مؤتمر البذور الدولى الخامس فيما يتعلق بالقوانين وما يمكن قبوله من درجات النظافة والنقاوة الخ . مما بعثه أعضاء المؤتمر الدولى المذكور سواء أقره أم لم يقره .

٩ — النقص المتدارك :

يفهم جليا مما ذكر بياليه ان ماتنتجه الحكومة (الوزارة ومصلحة الأملاك) من تقاوى الحبوب لا يوزع كله فلا بد اذن من سبب والسبب جلى واضح وهو عدم كفاية الدعاية والنشر والتشويق والترغيب بل وعلى الخصوص ارشاد من لم يعلم بها الى كيفية الحصول عليها وليس هذا نقصا ينسب لقسم المباحث بالمرة بل ولا الى قسم النباتات أو البساتين فقسم المباحث قبل ان ينشر شيئا عن تقاوى القطن مثلا يجب أن يرجع الى قسم القطن وكذا الحال فى أى نشرة خاصة بتقاوى القمح والذرة والارز بل والفاكهة أو الخضراوات وانى أعتقد أن موظفى قسم المباحث عندهم فوق طاقتهم من أعمال التجارب المختلفة واذن ليس التقصير تقصير الأقسام الفنية بل هو تقصير لا يستأصله بانتظام الإيجاد وتقوية قسم الدعاية .

١٠ — طريقة استدراكه مؤقتا :

الا أنه يمكن استدراك ذلك النقص مؤقتا حتى يتم تأليف قسم الدعاية باحدى الطرق الآتية أو بها مجتمعة .

(١) يوزع ما يمكن توزيعه من تقاوى الحكومة على كبار المزارعين بالطريقة التي يتبعها الآن قسم المباحث والدومين والباقى بعد فوات ميعاد قبول الطلبات يتصرف فيه كالآتى . يوزع على كل عمدة من عمد البلاد المتوسطة والكبيرة عشرة أرادب فقط توضع فى زكايب جديدة وتختم بالرصاص وتوضع فى منزله تحت اذنه مثلا أو فى أى مكان مناسب من دواره وكل زكية تحتوى على أردب تماما وتعطى له الحرية ليوزعها على من يشاء من بلده أو من يتقدم اليه لذلك الغرض وان فى مجرد ايداعها عند العمدة بهذه الكيفية والكلام عنها بين المشايخ والاهالى بعضهم بعضا فيه نشر عنها ودعاية لترويج صنف التقاوى التى بها وأنى معتقد اعتقادا جازما بأن أى عمدة من العمد سيسهل عليه توزيع هذا القدر بكل سهولة وفى الوقت نفسه. اذا تبقى أردب أو بضعة أرادب واضطرت الحكومة الى سحبها فهذا يسير ولكن غير محتمل بالمرة حدوث بقائها .

فلا يجوز أن يثنى هذا عزم الحكومة مما تبذله من التضحية نظير امكان توزيع التقاوى الباقية من التوزيع العام واستعمالها فى أغراضها التى عملت لها من الأصل بدلا من أن تتلف فى مخازن الحكومة من التسويس ثم هى فى الآخر تباع بثمن تجارى .

ولكى تهيأ أفكار العمد لذلك يجب ان يستدعوا الى اجتماع فى المركز و يرغبون فى ذلك و يستحثون على المساعدة انقاذا ومساعدة لصغار مزارعيهم ثم يعطى ما اقترحته بعاليه لمن يبدى منهم الرغبة فى ذلك ولا اعتقد أن يتأخر منهم أحد فهو لا يغرم قرشا واحدا .

(ب) وفى الوقت نفسه تستدعى رؤساء جمعيات التعاون الزراعية ويلقى عليهم مثل هـذا البيان وأن فى ذلك لخدمة للجمعية نفسها من حيث امدادها بالتقاوى الجيدة ومن حيث ايجاد شغل لها يجعل الأهالى يلتفون حولها ومن الممكن اعطاء هؤلاء كميات متفاوتة تتناسب مع أهمية جمعيتهم ولا شبه مطلقا فى الجمع بين الطريقتين ا، ب هذا طبعا مجمل اقتراحاتى وعند التطبيق يجب فحص التفاصيل المتشعبة التى لا محل هنا لذكرها .

(ج) أما عمل مخازن للحكومة فى كل مكان ففكرى الشخصى عنها أنها طريقة ربما تكون عقيمة النتيجة فضلا عن أن تكاليفها كثيرة وضررها ان لم تنجح يكون كبيرا .

الاصلاحات التى تحتاج الى أشراك هيئات أخرى وتتلخص هذه فيما يلى :

١ — التجارة الزراعية والحالة السيئة التى هى عليها .

٢ — كساد سوقها فى الخارج .

٣ — الاقتراح بسن قانون للتصدير .

٤ — صناعة الدقيق والمطاحن المستعملة فى ذلك .

٥ — الخبز — امكان انقاص المستوردات من الدقيق لعمل الخبز الفينو بدرجة عظيمة .

٦ — معاونة بعض أصحاب الطواحين فى هذا الموضوع أمر لا بد عنه .

٧ — معامل تبييض الأرز — بساطتها الأولية — وجوب تكييل ولو بعض منها مما ينقص — وجوب الاستعانة ببعض المحلات التى من الطراز الحديث .

ان الجزء من الصناعة الخاص بالمواد الزراعية ليس بأقل أهمية من الجزء الزراعى نفسه وأهم هذه الصناعات هى الحركة التجارية — الصناعات القطنية — والصناعات الخاصة بمحاصيل الحبوب ثم الصناعات المتعلقة بمحاصيل الفواكه .

أما الصناعات القطنية فمسألتها بين يدى كبار رجالنا والصناعات الخاصة بالفاكهة يعنى بها الاخصائيون فى ذلك وسأعنى هنا بالكلام على النوع الآخر وهو صناعة الحبوب وأهمها .

١ — التجارة — أما تجارة الحبوب ففى منتهى التأخر عندنا وخصوصا فى القمح فالمواد التى يشتغل فيها تجارنا لو عرضت فى سوق غير سوقنا لكان نصيبها البوار بلا نزاع فمن قطع طين لا تقل عن ١٠ ٪ الى حبوب دحريج تتراوح بين العشرة والخمسة فى المائة الى حبوب شعير وزمير وغير ذلك وقد عرفت ان المراكب التى تشحن الغلال من الوجه القبلى يستهلك أربابها من الشحنة ما يريدون و يبيعون مقادير لا بأس بها أثناء سفرهم ثم يرسون على جرف معين لا بتياع قطع من الطين معمولة خصيصا لذلك فيضيفونها الى الشحنات له لتسد مسد ما أخذ منها .

أضف الى ذلك القمح الذى يزرع فى بلاد رملية تأتى معه بطبيعة طريقة دراسته فى الحقل فى أمكنة رملية أيضا قطع من الرمل المختلفة الأحجام وقد شكالى بعض أصحاب المطاحن من هذه الحالات التى يمكنهم التخلص منها بحال من أحوال التنظيف التى لديهم فاذا تسربت للدواليب أولا أتلفت الأحجار قبل أن تصل مع الدقيق الى المنخل ثم هى تمر مع الدقيق فى أرفع المناخل وبذا تبقى فى الخبز لا محالة . فكيف الرقابة وكيف السبيل الى التحسين .

ومثل هذه الحالة الأخيرة فى القمح قطع الأحجار الصغيرة التى ربما تتسرب الى محصول الأرز أو حبات الدنيبة التى مهما طال عليها الطبخ لا تلين فهل يسمح لنفسه انسان اشترى أرزا من محل ما ووجد فيه عند الأكل قطعا صلبة تتكسر تحت أسنانه بأن يعمد الى نفس البائع ليشترى منه مرة أخرى كلا ثم كلا واذا كانت هذه حالنا فما بال التجار الأجانب عند مشاهدة هذه الأحوال .

٢ — السر فى بوار سوقنا فى الخارج — هذا هو السر الأساسى فى اضمحلال سمعة محاصيلنا فى الخارج ومن قال ان هناك أهم من ذلك من الأسباب فقد أخطأ . وها هو تقرير من مستصدرى الشعير لعمل البيرة يقول فى خطابه (اذا لم يجاهد المصريون فى سبيل تنظيف محاصيلهم فمن المحقق أن تجارة هذه المحاصيل مآلها الكساد) وقد ذكر المسيو موريس هذه الملاحظة مرتين فى تقاريره وانما أذكرها هنا وسأذكرها لدى كل فرصة ولن يكون تذكيرى بها بعد ذلك كله كافيا حتى نرى أن قانونا قويا (صلبا) قد سن لمنع ذلك .

٣ — قانون للتصدير — واقترح لذلك أن يسن قانون لتحسين سمعتنا الخارجية أولا لأن الأجنبى أشد على أحوالنا منا عليها والتنافس بيننا وبين محاصيل دول متعددة أخرى شديد جدا فلا بد من عمل وليكن بأسرع ما يمكن حتى نتقى شر الكساد والتأخر فى ميدان هذا التنازع ويشمل ذلك القانون :

(١) ان كل كميات يراد تصديرها للخارج من حبوب أيا كانت يجب أن يخطر عنها قبل ميعاد التصدير باسبوع .

(٢) يؤخذ منها عينات بواسطة مندوب الوزارة فى الميناء التى ستصدر منها وتكون كيفية أخذ العينات مشابها للعمليات التى تتبع فى حالة أخذ عينات قطن للفحص ثم تختم وترسل الى قسم النباتات .

(٣) يفحصها القسم من جهة النقاوة . النظافة . الأنبات . الأمراض الخ .

(٤) كل عينة لا تصل الى درجة معينة من هذه البنود يمنع تصديرها حتى يتم اجراء العمليات الضرورية لها والا فترفض قطعيا . فبهذا فقط كما يتراءى لى يمكننا ارغام المصدرين على تهيئة أصنافهم للقبول ونرفع مستوى تجارتنا واسم محاصيلنا فى الخارج والنتيجة لابد محققة فى صالحنا وصالحهم وصالح البلد .

واذا ما وجد المصدرون أنفسهم مضطرين الى ذلك ضيقوا الخناق على متعهديهم من التجار فى الداخلية ولو نوعا ما وكذا نرى الحالة تتحسن فى داخلية البلاد أيضا بدون أن تتداخل فيها الحكومة تداخلا فعليا فاذا وصلنا الى شوط ما فى هذا السبيل وتهيأت الأفكار الى ذلك أمكننا البدء فى سن قانون لداخلية البلد .

٤ — صناعة الدقيق والمطاحن المستعملة فى ذلك — أما المطاحن بمصر فيمكن وصفها بدون تردد أنها على البساطة العتيقة الأولية ولم أعثر أثناء بحثى فى القاهرة على أكثر من واحدة من الطراز الحديث المقبول الذى يسمى فى البلاد الأجنبية الطراز العادى أما الطاحونات ذوات الأحجار الأفقية فقد أجمع الصناع الحديثون على أنها طرق يجب تحاشيها جهد الاستطاعة فضلا عن أن العمليات التكميلية للطحن تهمل بدرجة كبرى ففى التنظيف قبل الطحن مثلا لا تراعى كميات الشعير الموجودة بالقمح ولا الحصى الذى لا يذوب فى الماء أو الأتربة التى تلتصق بالحبة سواء فى التجويف الممتد وسطها أم فى الكتلة الشعيرية الضئيلة التى فى طرفها واذا كان من العادة استعمال جهاز للتنظيف فى طاحونة فما فيها من الجهاز ينظف فئة من هذه الشوائب ويعجز عن تنظيف الأخريات .

ولكن هذه العيوب فى مقدرة أصحاب المطاحن التخلص منها لو شاءوا وهم لن يشاءوا الا اذا اضطرتهم الحالة العامة لمستهلكى الخبز الى تغيير مسلكهم بأن يقل الطلب على البضاعة الواطئة ويزيد على البضاعة النظيفة وللأسف ليس فى يد الحكومة سلاح ما لمحاربة ذلك ومساعدة المستهلكين غير واحد سنحاول تجربته وهو الاتصال بأصحاب الطواحين الجيدة وتشجيعهم بكل الطرق الممكنة وامدادهم بالحبوب الجيدة ولكن دون ذلك عوامل كثيرة أخرى ليست سهلة التذليل وما لا يدرك كله لا يترك جله .

٥ — الخبز وامكان انقاص المستوردات من الدقيق — ان جل ما نستورده من الدقيق هو من النوع الممتاز (الدقيق الاسترالى) الذى يستعمل بمفرده فى عمل الخبز الفينو ومخلوطا بدقيق ضعيف أو بدقيق الذرة لعمل الخبز البلدى ويظهر أن الاستيراد بهذه الكميات الهائلة له سببان أساسيان

أولا عدم وجود الأصناف الصالحة لذلك فى السوق . ثانيا عدم استعداد كثير من مطاحننا لاخراج دقيق نظيف لائق لذلك .

أما عدم وجود الأصناف فى السوق فليس لأنه لا ينمو فى أرض مصر مثل تلك العينات على ما أعتقد اعتقادا جازما بل لأن محصول هذه الأصناف أقل من محصول غيرها وهذه طبيعة تكاد تكون سنة الله فى جميع ما خلق من حيوان أو نبات اذ من الصعب الجمع بين متانة الصفات وغزارة المحصول وقد أخذت أخيرا رأى بعض كبار الطحانين الخبازين فى عدة أصناف من القمح مما انتجه أو انتخبه قسم النباتات فأعطى تقريرا سارا جدا بالنسبة لهذه النقطة . نقطة الحصول على دقيق فينو من العينات المنزرعة بمصر وقد كنا فى انتظار نتيجة الفحص لتلك العينات من أمريكا فلما لم يأتنا تقرير وجب علينا أن نقوم بذلك فى بلادنا على قدر ما تسمح به الظروف ولكن الصعوبة الكبرى هى الحكم على قيمة الدقيق من وجهة الخبز فلم توضع للان فى أى بلد من بلدان العالم قواعد ثابتة أو معادلات أو خلافه لامكان الحكم بشكل واحد على أصناف مختلفة ولذلك يجب الارتكان كلية على فكرة الخباز ورأيه فى الدقيق وصفات سلوكه فى أثناء الخبز وربما لا يوجد فى مصر من يمكن الارتكان اليه فى هذه المأمورية الا أن فكرة ما أحسن من لا شىء .

أما من الوجهة العملية فبمساعدة بعض أصحاب الأفران يمكننا أن نتعرف على ميولهم وأى أصناف الدقيق يميلون اليه أكثر لعمل خبزهم ونتلمس الطرق الممكنة لاغرائهم بابتياع ما يحتاجون اليه من دقيق ناتج فى مصر ولو أن أثمان البضاعة هى تقريبا كل شىء فى الموضوع .

٦ — فنحن اذن فى هذا الموضوع فى احتياج مبدئى لمطاحن نضمن بها النظافة التامة للدقيق وبدون ذلك لا يمكننا السير ولعل ذلك يكون يسيرا . ثم ان الصعوبة بعد الحصول على نتيجة مرضية من صنف ما من القمح هى فى طريقة ترويجه واقناع التجار فى الاقبال على مشترى محصوله .

ان ما قيل عن القمح ينطبق انطباقا كليا على مسألة الأرز فالتجارة فيه والصناعة تحتاجان الى انهاض وأنه يتراءى لى أن فى وسع الحكومة سداد الخطوات فى هذه السبيل ويمكننا البدء فى سن قانون للتصدير كما ذكر بيانه فى القمح ويحصل التدرج من هذا الى سن قانون خاص بداخلية البلاد .